نحو استراتيجية تنموية محورها الشباب

بقلم: د.حمدي هاشم

يؤكد المشهد السياسى توقيع الشعب والجيش على حضور وحداثة الدولة المصرية المستقرة فى محيطها الاقليمى والدولى والمستظلة بنظام جمهورى قوى ومرجعية دستورية حاكمة. وأن الشباب لا محالة من تفعيل دورهم فى عملية البناء والتعمير ورفع معدلات التنمية البشرية فى الريف والحضر. ويؤكد التحول الايجابى للدولة أهمية دور الشباب المؤهل أخلاقياً وسياسياً فى توكيد

الديمقراطية والازدهار الحضارى والنمو الاقتصادى. أى يستطيع هؤلاء الشباب العمل على محو أمية الديمقراطية لدى مختلف فئات الشعب، حسب توزيعهم الجغرافى وخصائصهم السكانية، بالتوازى مع محو كافة أشكال الأمية الأخرى، القراءة والكتابة والدين والثقافة والسياسة والبيئة. وذلك رهن بإطلاق منظومة رعاية الشباب المتكاملة، مع تدبير احتياجاتهم الأساسية وانتزاعهم من

فضاء الاحباط النفسى المسيطر عليهم من انحراف السلوك الاجتماعى فى المجتمع وتآكل القيم السوية وغياب القدوة المطلوبة على المستويين الاجتماعى والسياسى. وكذلك توفير فرص عمل حقيقية يتراجع معها معدل البطالة ونسبة العنوسة والعزوف عن الزواج. ومحاربة كافة أشكال الإدمان المدمرة لطاقة الشباب فى الحياة المعيشية والعالم الافتراضى. إذن الديمقراطية حرية

والحرية عدالة والعدالة تنمية لا تتحقق إلا بصحة المركب العضوى بين مختلف الأقاليم المصرية.

تجتمع خمسة مفاعلات بنيوية فى الدولة، الصحة والتعليم والثقافة والاستثمار والإسكان، فى ظل تهيئة المناخ التشريعى والقانونى والمالى والمصرفى والأمنى والدينى والاعلامى والبيئى، بما فى ذلك التوافق الوطنى بين القوى السياسية والتيارات الاصلاحية، من أجل دعم منظومة رعاية الشباب المتكاملة بالتوازى مع ضرورة تمكين مختلف فئات المجتمع من تنمية أصوله المالية والاقتصادية. ولا ننسى فاعلية دور المؤسسة العسكرية فى الخدمة الوطنية بمفهومها الواسع

المتسق مع أهداف الأمن القومى وما تستطيع أن تقدمه لجموع الشباب المصرى فى أثناء مدة الخدمة العسكرية الإجبارية وما بعدها من تأهيل ودعم للحس الوطنى والاتجاه التنموى. بالاضافة إلى تمكين منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى إدارة وتنظيم والاشراف على مشروعات شباب الخريجين والأسر المنتجة وتنمية المناطق الفقيرة. وهنا نؤكد أنالشباب كنوز الوطن ودورهم بالغ الأثر في بناء وقوة الوطن، ولا يدق ناقوس للخطر إلا من أجل حمايتهم

وحماية مستقبل هذا الوطن. والمشهد العام يؤكد أن الشباب في أزمة نفسية واجتماعية وأنهم يواجهون أخطاراً كثيرة لا خلاص منها إلا بتكاتف قوى الدولة والمجتمع من أجل حماية مستقبل مصر.

علقت شبكةCNN الإخبارية أنه لأول مرة فى التاريخ نرى شعباً يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها، أى مصر بعد 25 يناير 2011. وقد شهدت بالفعل مناطق بإقليم القاهرة الكبرى وغيرها فى المعمور المصرى فورة عارمة من النظافة المتواصلة، قدم الشباب فيها بمشاركة الآباء عمل تطوعى حضارى رائع ومنظم بصورة لافتة للنظر دولياً ومحلياً. حيث أكدت تلك الصحوة الوطنية ذلك البعد البيئى الايجابى لفئة الشباب (15 ـ 29 عاماً) الذين يشكلون نحو ثلث جملة سكان مصر، بدرجة تستحق عمل استراتيجية تنموية تشملهم وترتكز على تعظيم جهودهم، مدعومة بوقايتهم من الأمراض العضوية والنفسية والرقابة المؤسسية على التنشئة الاجتماعية وربط التعليم باحتياجات السوق والتوسع فى التعليم الفنى وتفعيل ثقافة الانتماء للوطن والمواطنة وتخطيط الاستثمار للاستفادة من طاقات الشباب المتجددة وتوفير وسائل تنمية مشروعاتهم بأنسب البرامج

المالية والاقتصادية. علاوة على برامج تأهيل الشباب علمياً وعملياً للإنخراط فى سلك منظومة مؤسسات الدولة، وكذلك ضمان تمويل الصندوق الدائم للتنمية والمشروعات الصغيرة. وأقترح مشروعاً قومياً للاستفادة وإعادة تدوير المخلفات الصلبة الحضرية والزراعية بوحدات إنتاجية حديثة، تخفض من الأضرار الصحية فى البيئة الحضرية والريفية وتجذب الشباب للعمل فى تصنيع مواد اقتصادية هامة من مصادر دائمة وبكميات ضخمة، تدر عليهم عائداً مجزياً وتربطهم باحتياجات السوق المحلية والدولية.